المبحث الثالث
مساهمة توماس بيكتى في تحليل ونقد رأس المال في القرن الحادى والعشرين

مقدمة:

في تحليل اقتصادى وإحصائي شامل على أساس بيانات ودراسات لنحو ثلاثمائة سنه قدم أستاذ الاقتصاد الفرنسي توماس بيكتي Thomas Piketty فى كتابه "رأس المال في القرن الحادي والعشرين" Capital in the Twenty-First Century دراسة اقتصادية رصينة.[1] وأثبت أن عائد عنصرى رأس المال والتنظيم (الفوائد والأرباح) أكبر وأعلى من عائد عنصر العمل (الأجور والمرتبات). ومعنى ذلك أن حصيلة النمو الاقتصادي تتوزع بصورة غير متكافئة بين عائد عنصر العمل وبين ما يذهب إلى أيدي الأغنياء في مختلف بلدان العالم. وبمرور الوقت، سوف ينمو رأس مال الأغنياء أكثر من باقى عناصر الانتاج، وسوف يري كبار الأغنياء وورثتهم رأسمالهم يزيد بإستمرار، وبمعدل أعلي بكثير من باقى مكونات الثروة فى المجتمع. وهذا يرجع إلى واقع جديد مؤداه أن أداء ونمو الرأسمالية المالية، أو الاقتصاد المالى، أكبر بكثير من نمو الرأسمالية الإنتاجية، أى الاقتصاد الحقيقى، وهذا مافجر الأزمة المالية فى الولايات المتحدة سنة ٢٠٠٨، وتحولت الى أزمة اقتصادية عالمية.

يعتبر كتاب بيكتي امتداد لتيار يتحدى مقولات أن التفاوت فى توزيع الثروات ظاهرة طبيعية ستحلها الرأسمالية من تلقاء نفسها، بعد أن صار واقع التفاوت وعدم المساواة يتفاقم بشكل عنيف يوما بعد يوم، مما بدأ ينعكس اقتصاديا وسياسيا في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية. فقد فرضت سيطرة نسبة الواحد في المائة الأغنى عالميا على مفاتيح الديمقراطية التمثيلية التساؤلات عن مصير هذا النموذج في الديمقراطية ومصداقيته، حتى يمكن استنتاج أن الولايات المتحدة لم تعد ديمقراطية.

---

[1] توماس بيكتى Thomas piketty أستاذ اقتصاد فرنسى حصل على درجة الدكتوراه فى الاقتصاد برسالة عن اعادة توزيع الدخل، وله عدة مؤلفات حول التفاوت فى توزيع الدخل والثروة، والسياسة الضريبية. فى الخامس من سبتمبر ٢٠١٣ صدر له عن دار النشر الفرنسية الشهيرة «دار سوى» كتاب ضمن سلسلة تحمل اسم «كتب العالم الجديد»، وعنوانه «رأس المال فى القرن الواحد والعشرين». ويتناول تحليل اللامساواه الاقتصادية والاجتماعية فى الدول الرأسمالية منذ القرن الثامن عشر ولمدة ثلاثة قرون متبعا المنهج الاقتصادى والتاريخى المقارن، وتحليل بيانات احصائية حول توزيع الدخل والثروة. واستنتج أن هوة توزيع الثروة التى قد بدأت فى التقلص أعقاب الحرب العالمية، قد ضاقت فى الخمسينيات بمقدار النصف، ثم تغيرت وتيرتها لتعاود الاتساع ولدرجة خطيرة منذ ثمانينيات القرن العشرين.

يدرس بيكتى تطور توزيع الدخل والثروة فى البلدان الرأسمالية منذ القرن الثامن عشر وعلى مدى ثلاثة قرون، حيث توفرت لديه دراسات اقتصادية واحصاءات رسمية موثقة، وأثبت أنه حدث تقليل لفجوة توزيع الدخل والثروة بعد الحرب العالمية الثانية، وحتى نهاية السبعينيات، فيما يسمى الثلاثين سنة الذهبية، ولكن بعد ذلك اتسعت الهوة بحيث يصعب السيطرة على التفاوت الشديد فى الدخل والثروة فى الولايات المتحدة، مما يهدد أسس الديموقراطية والليبرالية.[1]

وتتكون دراسة بيكتى من ستة عشر فصلا موزعة على أربعة أجزاء: فى الجزء الأول يستعرض مفاهيم الدخل والناتج ورأس المال، وفى الجزء الثانى يحلل القوى المحركة لنسبة رأس المال/الدخل فى الدول الأوربية منذ القرن الثامن عشر وعلى مدى ثلاثة قرون. وفى الجزء الرابع تحليل لهيكل المساواه فى كبريات الدول الرأسمالية وفى العالم، ويتناول فى الجزء الرابع ضبط رأس المال فى القرن الحادى والعشرين، حيث يقترح اعادة النظر فى الضرائب التصاعدية على الدخول المرتفعة، وفرض ضريبة عالمية على رأس المال.

المطلب الأول: تحليل ظاهرة اللامساواة في توزيع الدخل والثروة:

قدم بيكتى دراسة نقدية للنظريات الرأسمالية الحديثة المهتمة بتوزيع الدخل والثروة، خاصة نظرية النمو الاقتصادى التى ترتبط بتوزيع الدخل والثروة، مثل نظرية كوزنيتس Kuznets، والفكرة الأساسية أن تفاوت الدخل والثروة فى الرأسمالية ليست مصادفة ولكن ضرورية لتطور الرأسمالية، وأن تقليص هوة تفاوت الدخل والثروة لاتتحقق الا بتقييد نمو الرأسمالية، وذلك حتى لاتنهار أسس الديموقراطية.

أولا: قياس اللامساواة في توزيع الدخل والثروة:

يستخدم بيكتى عدة معادلات لقياس اللامساواة في توزيع الدخل والثروة:

(أ): نصيب رأس المال من الدخل القومى:

المعادلة التالية: $A = r \times B$ تعنى أن نصيب رأس المال من الدخل القومى يساوى حاصل ضرب العائد على رأس المال × نسبة رأس المال/الدخل .. والمعادلة : $B = s/g$ تعنى نسبة رأس المال الى الدخل، وهى تساوى فى المدى الطويل معدل الادخار مقسوما على معدل النمو.

نسبة رأس المال الى العمل على المدى الطويل فى الدخل القومى كانت مستقرة نسبيا، تقريبا بنسبة ثلثان للعمل وثلث لرأس المال. فى الفترة ١٩١٧-١٩٤٥ حدثت صدمات مؤثرة لعل أهمها قيام حربين عالميتين، والكساد العالمى الكبير فى الثلاثينيات قللت من نصيب رأس المال من الدخل.

---

[1] أثارت هذه النتائج أطياف الليبرالية الجديدة فى أمريكا وهوجم بيكتى وجرى اتهامه بأنه ماركس الجديد، فرد متخايلا أنه لم يقرأ كتاب رأس المال لماركس، وأنه اقتصادى ليبرالى. والمعروف عن بيكتى أنه نشأ فى أسرة فقيرة فى أحد ضواحى باريس وأنجز رسالة الدكتوراه فى جامعات أمريكية عن توزيع الثروة. وعمل بالتدريس فى أمريكا ثم عاد إلى فرنسا أستاذا وباحثا، ويعتبر واحدا من أهم منظرى عالم اقتصاد فى فرنسا.

منذ خمسينيات القرن العشرين زاد نصيب رأس المال من الدخل فقد تسارع مع قدم ريجان للحكم فى أمر يكا سنة ١٩٧٩ وقبل ذلك تاتشر فى بريطانيا سنة ١٩٧٧، وانهيار الاتحاد السوفيتى والمنظومة الاشتراكية سنة ١٩٨٩ متبوعا بتأثير قى للعولمة فى الاقتصاد العالمى.

الدخل القومى = الناتج المحلى + صافى الدخل من الخارج.

الدخل العالمى = الناتج العالمى.

الدخل القومى = دخل رأس المال + دخل العمل.

(ب): تعريف رأس المال والثروة:

يعرف رأس المال بأنه المجموع الكلى للأصول غير البشرية التى يمكن تملكها وتبادلها فى اقتصد ما. ويشمل رأس المال كل أشكال الملكية الحقيقية بما فيها العقارات السكنية ورأس المال المالى والمهنى للشركات والمصانع والبنية الأساسية والآلات وبراءات الاختراع.

وكلمة رأس المال تعنى تراكم الثروة من البشر مثل المبانى والآلات والبنية الأساسية ... الخ. ويتم استبعاد الأراضى والموارد الطبيعية، فهى مكون للثروة وليس لرأس المال.

الثروة القومية = الثروة الخاصة + الثروة العامة.

الثروة القومية = رأس المال القومى + رأس المال المحلى + صافى رأس المال الأجنبى.

(ج): نسبة رأس المال/الدخل:

الدخل عبارة عن تدفق ويقابل كمية السلع والمنتجة والموزعة فى فترة زمنية معينة، عادة سنة. أما رأس المال فهو رصيد يقابل الثروة الكلية المملوكة فى نقطة معينة من الزمن. ويأتى هذا الرصيد من الثروة التى يجرى مراكمتها فى السنوات السابقة مجتمعة. ويقاس رصيد رأس المال بقسمة هذا الرصيد على التدفق السنوى للدخل، حيث:

رصيد رأس المال B = (نسبة رأس المال/الدخل) = ٦

فمثلا بفرض أن رصيد رأس المال فى بلد ما يساوى ٦ سنوات من الدخل القومى

وحاليا تتراوح نسبة رصيد رأس المال/الدخل بين ٥، ٦. ويكاد يكون رصيد رأس المال بالكامل من رأس المال الخاص.

(د): القانون الأول للرأسمالية:

المعادلة التالية تعبر عن القانون الرئيسى للرأسمالية: $A = B \times r$، وتنطق: نصيب الدخول الناجمة من رأس المال فى الدخل القومى (ألفا) تساوى نسبة رأس المال/الدخل (بيتا) مضروبة فى معدل العائد على رأس المال. حيث ترتبط نسبة رأس المال/الدخل B بنصيب الدخول الناجمة من رأس المال فى الدخل القومى ورمزها A، وحيث r تعنى معدل العائد على رأس المال.

بفرض أن B = ١٠٠، وأن r = ٥%، فان: $A = B \times r$ تساوى ٣٠%.

وبصياغة أخرى لو أن الثروة المفترضة تعادل ٦ سنوات فى الدخل القومى وأن معدل العائد على رأس المال هو ٥% فى السنة فان نصيب رأس المال من الدخل القومى يساوى ٣٠%.

والمعادلة A = B x r هى معادلة محاسبية، ويمكن تطبيقها فى كل المجتمعات وفى أى فترة من التاريخ. وتعتبر القانون الأول للرأسمالية لأنها تعبر عن علاقة بسيطة بين المفاهيم الثلاثة الأكثر أهمية لتحليل النظام الرأسمالى وهى: نسبة رأس المال/الدخل، ونصيب رأس المال من الدخل، ومعدل العائد على رأس المال.

ويعد معدل العائد على رأس المال مفهوم مركزى فى نظريات اقتصادية عديدة، فمثلا يؤكد التحليل الماركسى على تناقص معدل الربح، وهو تنبؤ تاريخى ثبت عدم صحته. ويقيس معدل العائد على رأس المال مردود رأس المال على مدار العام بغض النظر عن الشكل القانونى (الربح، الريع، الفائدة، المكاسب الرأسمالية ...الخ). وهو أوسع كثيرا من معدل الفائدة فى الوقت الذى يضم كلاهما.[1]

(هـ): القانون الثانى للرأسمالية:

يمكن صياغة هذا القانون بأنه كلما ارتفع معدل الادخار كلما ارتفعت نسبة رأس المال/الدخل.

ثانيا: تطور هوة التفاوت فى الدخل والثروة:

يعد التفاوت فى الدخل والثروة المشكلة الرئيسية للنظام الرأسمالى. ويحدث تراكم الثروة عندما يكون العائد على رأس المال أعلى من النمو الاقتصادى، ففى حالة النمو الاقتصادى البطىء تتراكم الثروة بشكل أسرع بفضل زيادة معدل العائد على رأس المال (الدخل السنوى الذى يدره مقسوما على القيمة السوقية له)، عن معدل عائد العمل (الأجور) أو عن معدل النمو الاقتصادى، ومن ثم تتراكم الثروة أكثر لصالح شريحة العشرة بالمائة العليا مما يزيد من فوارق الثروة.

ومعدل النمو الحقيقى يمثل معدل النمو مطروحا منه معدل التضخم ومن ثم يمكن للتضخم أن يحدث تأثيرا ملموسا فى توزيع الثروة. والتضخم يلتهم عائد رأس المال المملوك للأفراد اذا كان فى شكل ودائع مصرفية، وأثر التضخم على الفقراء أكثر من أثره على الأغنياء.

ودائما ما يتسم توزيع الثروة والدخل من رأس المال بدرجة أعلى من التركيز بالمقارنة مع توزيع الدخل من العمل، وفى كل المجتمعات وكل الأزمنة لايمتلك الجزء الأفقر من السكان فعليا نسبة لاتزيد عن ٥% من اجمالى الثروة. وتمتلك الشريحة العشرية الأعلى فى سلم الثروة ٦٠%-٩٠% من اجمالى الثروة، وباقى السكان أى نسبة ٤٠% منهم يملكون نحو ٥%-٣٥% من الثروة. وظهور الطبقة الوسطى المالكة وهى المجموعة الأغنى بشكل واضح من النصف الأكبر من السكان، وتمتلك هذه المجموعة نحو ثلث الثروة القومية. وتوجد تقديرات تاريخية كاملة تخص انجلترا وفرنسا والسويد والولايات المتحدة.[2]

---

[1] أنظر فى ذلك:
توماس بيكيتى: رأس المال فى القرن الحادى والعشرين، ترجمة وائل جمال وسلمى حسين، منتدى البحوث الاقتصادية القاهرة ٢٠١٦. ص ٥٩.

[2] أنظر فى ذلك:

ان اتباع نظام السوق الحر يفضى الى التفاوت وتركيز الثروة وتراكم رأس المال، وفى السبعينيات اتبعت سياسة خفض الضرائب على الأثرياء وتدمير اتحادات العمال والنقابات وتقليص الاتفاق الحكومى وبيع أصول ضخمة من القطاع العام الى القطاع الخاص مما ادى الى أن معدل تراكم الثروة كان أسرع من النمو الاقتصادى، وهو ما أدى لاتساع هوة الدخل والثروة واضمحلال الطبقة الوسطى. لقد تغيرت طبيعة رأس المال جذريا من الاستثمار فى الأرض والعقارات فى القرن الثامن عشر الى رأس المال الصناعى والمالى فى القرن العشرين.

(أ): تطور اللامساواه فى الولايات المتحدة:

بشكل عام تميل اللامساواه وقت الكساد للتطور بشكل يرتبط ايجابيا بالدورة الاقتصادية وتتحرك فى نفس اتجاه الدورة، فى مقابل الارتباط العكسى بالدورة الاقتصادية وقت الرواج، حيث يميل نصيب الأرباح فى الدخل القومى للتزايد خلال فترات الركود والكساد. وقد ارتفعت اللامساواه فى الدخل والثروة فى الولايات المتحدة بشكل حاد فى فترة الكساد الكبير فى الثلاثينيات ليحصل أعلى شريحة ١٠% من السكان على أكثر من ٥٠% من الدخل القومى. وتراجعت هوة اللامساواه بين عامى ١٩٥٠-١٩٨٠، وبعد ١٩٨٠ انفجرت اللامساواه، حيث حصلت الشريحة العليا للدخل من حوالى ٣٠%-٣٥% من الدخل القومى فى السبعينيات الى ٤٥%-٥٠% فى العقد الأول من القرن الحادى والعشرين، واذا استمرت هذه الزيادة السريعة بنفس الايقاع فان الشريحة العشرية العليا ستحصل على نحو ٦٠% من الدخل القومى بحلول عام ٢٠٣٠.[1]

ان الأزمة الاقتصادية العالمية التي انفجرت في عام ٢٠٠٨ بدأت من أزمة انهيار البنوك العقارية فى أمر يكا وتعمقت لاحقاً ليدخل الاقتصاد العالمي في أزمة من الركود، لتعبر عن عمق الأزمة الرأسمالية، والتجلي الفعلي لقانون ميل معدل الربح للانخفاض، والذي يعتبر المولد الرئيسي للأزمة الاقتصادية، بتناقضه مع مسعى الرأسمالية للربح الأعلى.

ان مستوى اللامساواه فى الولايات المتحدة ربما يكون الأسوأ فى العالم، ففى سنة ٢٠١٠ امتلك أغنى ١٠% من الأسر ٧٠% من ثروة البلاد، وامتلك ١% من الأمر ٣٥% من الثروة. وفى نفس الوقت امتلك النصف الأدنى من الأسر فقط نحو ٥% من الثروة. كما امتلكت شريحة أغنى ١% فى عام ٢٠١٢ نحو ٢٢% من الناتج القومى، بينما كان نصيبهم لا يزيد على ٨% فى ثمانينيات القرن العشرين. وذلك يعنى أن النظام الرأسمالى يعود إلى الوراء وبشدة إلى عصر تمركز الثروة فى أمر بعينها، وأنه غير صحيح علميًا مقولة علماء الاقتصاد الليبراليين أن الأسواق تصحح نفسها.

(ب): تطور تفاوت الثروة فى الدول الأوربية:

وفى السياق نفسه، ومقارنة بين الثمانينيات وعام ٢٠١٢ نجد أن ١% من السكان فى إنجلترا قد ارتفع نصيبها من ٦% الى ١٤%، وفى أيرلندا من ستة إلى إحدى عشر، وفى ألمانيا من ١٠%

توماس بيكيتى: رأس المال فى القرن الحادى والعشرين، ... مرجع سبق ذكره. ص أنظر فى ذلك:
توماس بيكيتى: رأس المال فى القرن الحادى والعشرين، ... مرجع سبق ذكره. ص ٣٥٨.
[1] أنظر فى ذلك:
توماس بيكيتى: رأس المال فى القرن الحادى والعشرين، ... مرجع سبق ذكره. ص ٣٠٥.

الى ١٣%، عشرة إلى ثلاثة عشر، وفى البرتغال من ٥% الى ١٠%، وحتى الدول الإسكندنافية والتى تتميز بتطبيقات اقتصادية خاصة، فإن حجم ما يملكه طبقة الواحد فى المئة فيها قد زاد بنسبة ٧٠%. والاستثناء الوحيد كان فرنسا التى لم يزد حجم ما يملكه ١% من السكان ما بين ١٩٨٠ – ٢٠١٢، من ٧% الى ٨%.

ان ركود السكان بمعنى تناقصهم، كما فى حالة المانيا، سيؤدى الى زيادة تركز رأس المال الذى راكمته الأجيال السابقة، وكذلك فى حالة الركود الاقتصاد، بمعنى ضعف النمو، فان معدل العائد على رأس المال يفوق معدل النمو الاقتصادى، وهذا شرط أساسى لحدوث التفاوت الشديد فى توزيع الثروات فى الأجل الطويل.[1]

وفى فرنسا كان التقلص الكبير فى اللامساواه فى فترة مابين الحربين العالميتين والذى تلاه استقرار نسبى، تسمى بفترة الثلاثين عاما الذهبية، استمرت حتى نهاية السبعينيات. درس بكيتى تطور القسمة بين رأس المال والعمل ووجد أنها تميل للتباعد فى نفس اتجاه اللامساواه للحد الذى يعزز الاثنان بعضهما البعض فى الأمد القصير والمتوسط، فمثلا شهدت الفترة فى ما بين الحربين العالميتين انخفاضا فى نصيب رأس المال فى الدخل القومى بالاضافة الى تقلص اللامساواه فى الأجور. وبمقارنة هوة اللامساواه فى توزيع الدخل والثروة فى الولايات المتحدة كانت فى القرن العشرين أكبر منها فى الدول الأوربية، وهذا يعكس اختلافين: نسبة رأس المال/الدخل كانت أعلى فى أوربا، واللامساواه فى ملكية رأس المال كانت أقل تطرفا فى الولايات المتحدة، ومعنى ذلك أن المجتمع الأمريكى يتسم فعلا باللامساواه أكثر بكثير من أوربا.

(ج): منحنى النمو العالمى:

تحليل بيانات النمو السكانى والاقتصادى عن القرون الثلاثة الماضية تثبت تسارع النمو فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وبشكل خاص ومميز خلال القرن العشرين. بالنسبة لنمو نصيب الفرد من الناتج الاجمالى كان متذبذبا، فقد كان يقترب من الصفر خلال القرن الثامن عشر، وبدأ فى الصعود مع بداية القرن التاسع عشر واستمر التزايد فى القرن العشرين، حيث تجاوز نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج العالمى ٢% فى الفترة ١٩٥٠–١٩٩٠ وهى عملية اللحاق الأوربية، أما عملية اللحاق الآسيوية فقد تحققت فى الفترة ١٩٩٠–٢٠١٢، وبخاصة فى الصين التى حققت معدل نمو ٩% فى المتوسط سنويا، وهو مستوى غير مسبوق فى التاريخ الاقتصادى كله. وهناك تنبؤ بأن متوسط نصيب الفرد فى الناتج فى الصين وأوربا الشرقية ودول شمال أفريقيا والشرق الأوسط سيماثل نظيره فى الدول الغنية بحلول سنة ٢٠٥٠. وعندئذ سيقترب نمط توزيع الناتج العالمى من نمط توزيع السكان.[2] أما عن التضخم فيستنتج بيكتى أنه منذ بداية لقرن الثامن عشر وحتى قيام الحرب العالمية الأولى كان التضخم وارتفاع الأسعار يكاد يكون منعدما، وأن التضخم هو اختراع القرن العشرين.

---

[1] أنظر فى ذلك:
توماس بيكيتى: رأس المال فى القرن الحادى والعشرين، ...مرجع سبق ذكره. ص ١٥٢.
[2] أنظر فى ذلك:
توماس بيكيتى: رأس المال فى القرن الحادى والعشرين، ...مرجع سبق ذكره. ص ١٠٨.

وبدراسة توزيع الدخل والثروة على مستوى العالم فان شريحة الواحد فى الألف من سكان العالم تنعم بنحو ٦% سنويا، فى حين ينمو متوسط الثروة العالمية بنحو ٢% سنويا، ويترتب على ذلك أنه خلال ٣٠ سنه سوف يزيد نصيبها من الثروة ثلاثة أضعاف أى ستمتلك أكثر من ٦٠% من الثروة العالمية، وبمعنى آخر أن اعادة توزيع الثروة على المستوى العالمى سيكون لصالح الطبقات الأكثر ثراء.[1]

(ج): تزايد ثروات كبار المديرين فى الشركات متعددة الجنسيات:

كشفت دراسة بيكتى أن الدراسات السابقة حول توزيع الثروة لم تكن تتطرق إلى الفئات الأكثر ثراء مثل المديرين التنفيذيين ورجال البنوك، مكتفية بدراسة المقارنة بين مَن يطلق عليهم المقتدرين والعمال، أما الفئات ذات الثراء الفاحش فقد كانت دومًا بعيدًا عند الكلام على هوة سوء توزيع الثروة والناتج القومى. ويشار الى كبار المديرين ذوى الدخول المرتفعة فى الشركات الأمريكية وأنهم استغلوا نفوذهم لتحقيق دخول مرتفعة بصورة خيالية. والمشاهد أن مستوى الدخول فى الرأسمالية ينمو بنسبة مئوية أعلى بكثير من معدل نمو الاقتصاد القومى ككل.

فمثلا تقدر أرباح أكبر ٢٥ مدير شركات عملاقة متعددة الجنسيات سنة ٢٠١٦ بأكثر من ٢١ مليار دولار. وهذا المبلغ يزيد عن الدخل القومي لنفس العام، لعشر دول أفريقية. وتصدر مؤسسة بلومبرج مايسمى "بمؤشر المليارديرات، وهو عبارة عن ترتيب لأغني ٣٠٠ فردا في العالم، فقد ازدادت ثرواتهم في نفس العام بقدر ٥٢٤ مليار دولار، أكثر من الميزانيات العامة لعشرين دولة فقيرة، مكتظة بملايين السكان. لقد أصبح ذلك هو الاتجاه العادي في الاقتصاد العالمى أو المعولم، حيث يعتبر العمل مجرد عنصر متغير في عملية الإنتاج، وتعتبر البطالة الدائمة لا مفر منها، بل وأصبحت ظاهرة هيكلية. وحسب بيانات الأمم المتحدة، فان الفقر المطلق أو المدقع في العالم انخفض إلى النصف. فقد انخفض عدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من دولار في اليوم من ٤٧% في عام ١٩٩٠ إلى ٢٢% في عام ٢٠١٠. ومع ذلك، لا يزال هناك نحو ألف مليون شخصا يعيشون في فقر مدقع.

المطلب الثانى: أسباب اللامساواة في توزيع الدخل والثروة:

اهتم علماء الاقتصاد السياسى بتحليل علاقة النمو الاقتصادي بتحقيق العدالة والمساواة، ويرى البعض منهم أن زيادة التفاوت فى الدخل والثروة يعتبر نتيجة طبيعية في المراحل الأولى للتصنيع، بسبب أن أقلية فقط هي التي تكون مهيأة للاستفادة من الثروة الجديدة التي يجلبها التصنيع. ورغم أن ممثلي هذا التيار الأكاديمى يؤكدون أن الثروة ستعم الكل في نهاية الأمر إلا أنهم يتفقون على أن المسئول عن عدم المساواة هو كسل الناس ونشاطهم والتفاوت الحتمي في إنتاجيتهم، وبالتالي فإن فائق الثراء والفقير المدقع يستحقان مآلهما، والأغنياء أصبحوا أغنياء لأنهم أفضل في خلق الثروة.

ويرى شومبيتر مثلا أن التوزيع غير العادل للدخل يأتى كنتيجة طبيعية لعملية النمو الراسمالى، وهذا الشرط كمكافأة على الابتكار والتجديد والتنمية الاقتصادية، وبدون الأرباح العالية لايمكن

---

[1] أنظر فى ذلك:
توماس بيكيتى: رأس المال فى القرن الحادى والعشرين، ... مرجع سبق ذكره. ص ٥١١.

للرأسمالية أن تزدهر، ويرى أن الرأسمالية على المدى الطويل تميل الى خفض التفاوت فى الدخل بسبب زيادة تكافؤ الفرص والانتاج الواسع الكبير الذى يفيد كافة الطبقات بما فيها الطبقة العاملة، وأن الفقر المطلق يهبط مع تقدم التنمية الرأسمالية.

يرتبط تحليل بيكتى لسوء توزيع الدخل والثروة فى الرأسمالية بآراء رجال اقتصاد آخرين، مثل آراء مالتوس فى أن الانفجار السكانى يسبب الفقر، وريكاردو الذى يرى تفاوت الريع والدخل بين ملاك الأرض والمحرومين من الملكية، وآراء ماركس فى التناقض بين طبقتى الرأسماليين والعمال. ويرى بيكتى أن هذه الآراء غير كافية لتفسير فجوة توزيع الدخل والثروة فى الرأسمالية، لأنها لم تأخذ فى اعتبارها تأثير التقدم التكنولوجى فى زيادة الرفاهية وتركيز الثروة فى يدى الأقلية.

خلال أربعين عاما فى الفترة ١٩٣٠-١٩٧٠ انخفضت الثروة وتآكلت بسبب حربين عالميتين، والكساد العالمى الكبير، وتزايد المديونية التى التهمت جزء كبير من ثروة الصفوة المالية. ولايتفق بيكتى مع كوزنيتس أن سوء توزيع الدخل والثروة فى القرن العشرين كان مشكلة الرأسمالية المبكرة، واستطاعت تجاوزها من خلال المنافسة والابتكار والتقدم التكنولوجى، واتساع تطبيق الاقتصاد الحر.

القوى المحركة لتوزيع الثروة تكشف آليات هائلة تؤثر فى التبادل، ولاتوجد عملية طبيعية عفوية تمنع زعزعة الاستقرار أو توقف سيطرة القوى ثم المساواه. توجد آليات تدفع النمو وتقلل التفاوت فى الدخل والثروة ومنها انتشار المعرفة والمهارة وهى مفتاح النمو الكلى فى الانتاجية وتقليص اللامساواه داخل الدول. ان المعرفة تعتبر سلعة عامه والتشارك فى انتاجها وتداولها سبب رئيسى لنهوض الاقتصادات الآسيوية بقيادة الصين واليابان، وليس آليات السوق.

وسبب انفجار الدخول العليا فى الولايات لمتحدة أن أصحاب الدخول العليا من مديرين فى المستويات العليا للادارة تتحدد رواتبها من قبل المديرين أنفسهم أو من خلال لجان مكافآت الشركات التى يحصل أعضاؤها على رواتب مماثلة، وأحيانا يطلب من حملة الأسهم أن يصوتوا فى الجمعية العمومية السنوية على المكافآت التى يحصل عليها كبار المديرين.[1] والمعروف أن أدوات البحث والاستطلاع المستخدمة فى الاستقصاء والدراسة حول توزيع الثروة لم تكن تتطرق إلى الفئة الأكثر ثراء، مكتفية بدراسة المقارنة بين مَن يطلق عليهم المقتدرين والعمال، وأن كبار المديرين التنفيذيين ورجال البنوك كانوا دومًا بعيدًا عند الكلام على الهوة الفاصلة وسوء توزيع الناتج القومى.

المطلب الثالث: نتائج اللامساواة ومقترحات لمواجهتها:

يحذر بيكتى من أى حتمية اقتصادية تتعلق بتفاوت الدخل والثروة، فقد كان تاريخ توزيع الثروة دائما موضوعا سياسيا ولايمكن اختصاره فى الآليات الاقتصادية المحضه. وينتقد بيكتى فرضية ذائعة بأن رأس المال البشرى سيؤدى الى ارتفاع نصيب العمل من الدخل، بينما يتراجع نصيب رأس المال، وبمعنى آخر افتراض أن التقدم التكنولوجى سيؤدى تلقائيا الى انتصار رأس المال البشرى على رأس المال المالى والعقارات، وانتصار المديرين الأكفاء على ملاك الأسهم. هذا من الممكن حدوثه ولكن

---

[1] أنظر فى ذلك:
توماس بيكيتى: رأس المال فى القرن الحادى والعشرين، ...مرجع سبق ذكره. ص ٣٥٧.

سيظل لرأس المال العينى أهمية ولايمكن الاستغناء عنه. ومن الفرضيات الخاطئة أيضا أن الصراع بين الأجيال سيحل محل الصراع الطبقى، لأن التقدم الطبى وتحسن ظروف المعيشة غيرت من طبيعة رأس المال. ان هذه التحولات ممكنة وواقعية، لكن تأثيرها أقل شأنا، فسيظل داخل الفئات العمرية لكل جيل تظل هناك تفاوتات فى الثروة والدخل.

ان سوء توزيع الدخل والثروة يؤدى الى تقويض الأساس الاقتصادى للمجتمع وتقويض أسس الديمقراطية الغربية، لأن زيادة تركيز الثروة والسلطة فى أيدى أقلية أوليجاريشية يزيد من تهميش الطبقات الوسطى والصغيرة والعمالية. وباستمرار اتساع هوة توزيع الدخل والثروة سينخفض معدل نمو الاقتصاد فى المستقبل. وفيما يلى عرض لأهم نتائج اللامساواة ومقترحات لمواجهتها:

أولا: تفاقم مشكلات اقتصادية وسياسية:

نتج عن تطور سوء توزيع الدخل والثروة ثلاث مشاكل:

١. **المشكلة الأولي** هي أن هذا النوع من النمو الاقتصادي قد قلص بالفعل الطبقة المتوسطة في البلدان الغنية، ومن المحتم أن هذا الانكماش ستكون له آثارا خطيرة على المدى الطويل. فاستهلاك الثراء الفاحش لا يمكن أن يكون بديلا عن استهلاك عدد كبير من المواطنين من الطبقة المتوسطة. فانتاج وعرض السيارات أصبح بالفعل أكبر من الطلب، وهذا يحدث لكثير من المنتجات. والفقر في العالم آخذ في الانخفاض، لكن عدم المساواة في ازدياد أيضا.

٢. **المشكلة الثانية** هي أن الأغنياء لا يدفعون الضرائب كما كان من قبل، وذلك بسبب وجود عدد كبير من الفوائد المالية التي أتاحتها إدارة الرئيس الأميركي رونالد ريجان، وملخصها أن "الثروة تنتج ثروة، والفقر ينتج فقر". وفى الولايات المتحدة هناك ٣٠٠ مليار دولار على الأقل من عائدات الضرائب التي تضيع من خلال مزيج من الحوافز الضريبية للشركات والتهرب الضريبي للشركات.

٣. **المشكلة الثالثة** خطيرة جدا، وتتمثل فى أن أصبحت السياسة خاضعة للمصالح الاقتصادية، وهناك تزاوج بين المال والسلطة، وذلك يعنى أن المواطن العادي ليس له نفس سلطة المواطن الثري ثراء فاحشا.

ثانيا: أثر تراكم الثروة في خلق عدم المساواة:

لا يكتفي بيكتى بتحليل عدم المساواة في الدخل وإنما يدرس أثر تراكم الثروة ونصيبها من الدخل القومي في خلق عدم المساواة، ويكتشف أن مستويات عدم المساواة بهذا وصلت إلى ما يقترب من المراحل الأولى للرأسمالية" عصر القشرة الذهبية". في ٢٠١٠ وصل نصيب أغنى ١٠٪ من الثروة إلى ٦٠٪ في أوروبا و٧٠٪ في الولايات المتحدة، بينما بلغ نصيب أغنى ١٪ ربع الثروة و٣٥٪ منها على التوالي. أما نصف السكان الأفقر في أوروبا والولايات المتحدة فلم يتعد نصيبه من الثروة ٥٪، بحسب نموذج بيكيتي. ولا تشمل دراسة بيكتى بالطبع ما يقدر بما بين ٢١ إلى ٣٢ تريليون دولار مهربة في الملاذات الضريبية، كما أن اعتماده علي بيانات الضرائب يجعل هذه التقديرات على قتامتها أقل من الحقيقة لأنها ترتبط بمدى شفافية وكفاءة الأنظمة الضريبية المرتبطة بها، وهي ليست بلا عيوب.

من خلال هذا التحليل التاريخي الكمي يصل بيكتى إلى نتيجة سوداء، وهى أن الرأسمالية تخلق التفاوت الذي يتعمق بسبب زيادة نصيب أصحاب الثروة وتركز ثرواتهم يوما بعد يوم. أما الاستثناءات التي يرصدها فهي ليست طبيعية بالمرة. فتحسن التفاوت يرتبط إما بكوارث وحروب تدمر جزءا ملموسا من أصول ثروات الأغنياء أو ثورات ونضالات جماهيرية تنتزع جزءا منها انتزاعا.

ويستنتج بيكتى أنه" يجب الحذر من أي حتمية اقتصادية فيما يتعلق بعدم المساواة في الثروة والدخل. فتاريخ توزيع الثروة كان دائما سياسيا في العمق، ولا يمكن اختصاره في آليات اقتصادية نقية"، وأن هذا التاريخ" طالما تشكل عبر الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين وكيف يرون ما هو عادل وما هو ليس عادلا، بالإضافة إلى القوة النسبية لهؤلاء الفاعلين والاختيارات الجماعية التي يتبنونها. هي نتاج مشترك لكل هؤلاء مجتمعين". وأحيانا لاتوجد علاقة بين الرشادة الاقتصادية والتكنولوجيا، أو بينها وبين الديمقراطية، فالرشادة الاقتصادية نبعت فى عصر التنوير والثورة الصناعية، أما الديمقراطية الحقة والعدالة الاجتماعية فتستلزمان وجود مؤسسات بعينها، وهى ليست مؤسسات السوق، ولايمكن اختزالها فى المؤسسات البرلمانية والديمقراطية الرسمية.[1]

ثالثا: نقد كفاءة النظام الرأسمالي ومستقبله:

بعد رصد عدم المساواة كظاهرة مضادة للعدالة، توجد استنتاجات أخطر تتعلق بكفاءة النظام الرأسمالي ومستقبله. فبسبب سيطرة الثروة المتراكمة وأصحابها على الدخل القومي، ومع كل التوقعات العالمية بتراجع معدلات النمو الاقتصادي عموما، فانه يتوقع المزيد من تفاقم عدم المساواة، مما يهدد بقاء النظام سياسيا. ومع الدور المتزايد للثروة والإرث يحذر بيكتى من اختفاء ما تقول الرأسمالية إنه عماد حيويتها الدائمة، رائد الأعمال المبتكر Entrepreneur الذي يتحمل المخاطر ويحصد الثمار.

بغض النظر عن مبررات الطريقة التي بدأت بها عدم المساواة في الثروة، فإن الثروات يمكن أن تنمو وتتوالد بما يتجاوز كل الحدود المنطقية، وبما يفوق أي تبرير عقلاني بمنطق المنفعة العامة. لذلك ينزع رواد الأعمال للتحول إلى مستثمرين في الريع، ليس فقط بالتوريث عبر الأجيال لكن حتى دون ذلك.

رابعا: تغير دور الدولة الاجتماعية فى القرن الحادى والعشرين:

يفضل بيكتى تسمية دولة الرفاهة Welfare State بالدولة الاجتماعية Social State، حيث يقوم اعادة توزيع الدخل فى القرن العشرين على الحقوق الاجتماعية الأساسية وهى تشمل انفاق العام على التعليم والصحة والتقاعد. لقد مرت جميع الدول بلا استثناء بحالة توازن فى القرن التاسع عشر فى ظل قواعد المالية العامة التقليدية وتحديد تدخل الدولة فى الاقتصاد، وكان دور الدولة الحارسة أن تقوم بالوظائف السيادية فقط وهى الانفاق على الأمن الداخلى والدفاع والعدالة والدبلوماسية والادارة العامة، وفى هذا الاطار كانت الدولة الاجتماعية تضطلع بنحو ١٠% من الدخل القومى فى صورة ضرائب، وارتفعت هذه النسبة الى أكثر من٥٠% فى القرن العشرين. ففى ظل المالية العامة

---

[1] أنظر فى ذلك:
توماس بيكيتى: رأس المال فى القرن الحادى والعشرين، ... مرجع سبق ذكره. ص ٤٥٣.

الحديثة بعد ظهور كتاب كينز فى التوظف والأجور وسعر الفائدة سنة ١٩٣٦ ارتفع معدل تدخل الدولة فى الاقتصاد لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية. وفى الثمانينيات ارتفع نسبة الضرائب الى الدخل القومى الى ٣٥% فى الولايات المتحدة، ونحو ٤٠% فى بريطانيا، ونحو ٤٥% فى ألمانيا، ونحو ٥٠% فى فرنسا، ونحو ٥٥% فى السويد.

وتعد الضرائب التصاعدية عنصرا أساسيا فى الدولة الاجتماعية ولعبت دورا هاما فى تطور وتحول هيكل اللامساواه فى القرن العشرين وتشكل الأداه الرئيسية لضمان جدواها فى القرن الحادى والعشرين. ولذلك يقترح بيكتى فرض ضرائب تصاعدية تبدأ بنسبة ٢% على الدخل والثروة لتصل الى نسبة ٨٠%.

المطلب الرابع: تقدير آراء بيكتى حول رأس المال فى القرن الحادى والعشرين:

أولا: تقدير ايجابى لآراء بيكيتي:

قامت جامعة هارفارد بترجمة الكتاب ونشره سنة ٢٠١٤، فأحدث ردود فعل متباينة فى الولايات المتحدة، فبينما أثنى عليه الأستاذين ستيجلتس Stieglitz وكروجمان Krugman الحائزين على جائزتى نوبل فى الاقتصاد، عامى ٢٠٠١، ٢٠٠٨، فقد هاجمه بعض أنصار الليبرالية الجديدة واليمين الأمريكى المحافظ.

وتأتي أهمية الكتاب من أنه يقوم على تحليل لبيانات الدخل والثروة في الولايات المتحدة وفرنسا وعدد من الدول المتقدمة ولفترات زمنية تعود مئات السنين للوراء. وقد ترجمت جامعة هارفارد كتابه إلى الإنجليزية ليصدر محدثًا ثورة عبر عنها بول كروجمان الحائز على نوبل فى الاقتصاد ببساطة بقوله «إننا لم يعد بإمكاننا أن نرى أو نتحدث عن سوء توزيع الدخل والثروة مثلما كنا نفعل، قبل كتاب بيكتى، فهناك ما قبل وما بعد بيكتى».[١]

ومنذ أن صدر كتاب بيكتى لا تكاد تخلو صحيفة عالمية كبرى من مقال عنه، وقد خصصت له مجلة الإيكونوميست الكتاب بريطانية اليمينية المحافظة عرضا وصف الكتاب بأنه أهم كتاب اقتصادي في آخر عشر سنوات ثم سلسلة مقالات للتعامل مع فرضياته بخصوص المساواة وعلاقتها بتطور الرأسمالية والنمو على مدى أكثر من مائتي عام.

والحقيقة أن كتاب بيكيتي، الذي دخل قوائم الأكثر مبيعا رغم طبيعته العلمية الجادة، هو امتداد لتيار يتحدى مقولات أن التفاوت ظاهرة طبيعية ستحلها الرأسمالية من تلقاء نفسها بعد أن صار واقع التفاوت وعدم المساواة يتفاقم بشكل عنيف يوما بعد يوم مما بدأ يعكس نفسه ليس فقط اقتصاديا بالذات في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، لكن أيضا سياسيا. فقد فرضت سيطرة الواحد في المائة الأغنى عالميا على مفاتيح الديمقراطية التمثيلية التساؤلات عن مصير هذا النموذج في الديمقراطية ومصداقيته.

---

[١] يشير بيكتى في كتابه إلى أنه حصل على درجة الدكتوراه من الولايات المتحدة، "كي يتم الاعتراف به "كباحث في الاقتصاد الكمي، غير أنه يرى أن إنجازات مدرسة باريس في الاقتصاد أكثر أهمية. بهذا يستخدم بيكتى نفس السلاح الرئيسي الذي استخدمه منظرو الليبرالية الجديدة وعلم الاقتصاد في الولايات المتحدة سنوات طويلة ليوجه ضرباته، سلاح النماذج الرياضية وتحليل البيانات. بل إن بيكتى يذهب للقول إن كتابه هو الذي يجعل للجدل الفكري التاريخي من أيلم كارل ماركس وريكاردو أرضية علمية متكاملة ولأول مرة.

وقبل أسابيع، اعتبرت دراسة لجامعة برينستون الأمريكية المهمة أن الولايات المتحدة" لم تعد ديمقراطية".

لقد استخدم بيكتى فى دراسته أدوات إحصائية وتحليلات اقتصادية حول تفاوت الدخل والثروة لنحو ثلاثة قرون، وجعلها متاحة للقارىء على شبكة الانترنت، مكنته من تأكيد أطروحته، مما جعل الأستاذ بول كروجمان يقول: إننا لم نعد بإمكاننا أن نتكلم عن مشكلة سوء توزيع الدخل القومى والهوة الفاصلة، كما كان الأمر قبل كتاب بيكتى الذى قد يكون الكتاب الأهم لعشر سنوات «أو ثورة بيكتى».

ثانيا: مقارنة بين بيكتى وماركس:

بسبب هذا التشابه بين استنتاجات بيكتى وبين استنتاج ماركس التاريخي بأن الرأسمالية تخلق وتراكم التفاوت بين رأس المال وبين العمل مما يجعل منها " حفار قبرها"، وربما أيضا بسبب عنوان الكتاب، الذي يشابه عنوان كتاب ماركس "رأس المال"، يعتبر كثيرون بيكتى ماركسيا أو حتى امتدادا للفيلسوف الألماني الذي غيرت فلسفته العالم.

ويصفه البعض بأنه ينتمي لماركسيي الألفية الجديدة. لكن بيكتى لا يعتبر نفسه ثوريا بأي حال. هو كما يصف نفسه في كتابه ممن يعتقدون بإصلاح الرأسمالية من داخلها أو إنقاذها من نفسها. والحقيقة أن توصيات بيكتى الأساسية هي توصيات إصلاحية بالأساس ركنها الركين هو فرض ضريبة عالمية على الثروات المتراكمة تساهم في إعادة بعض التوازن لمعادلة الرأسمالية الإنتاجية وضمان استمرار النظام. وفي الحقيقة فإن كتاب بيكتى يختلف كثيرا في نطاقه عن كتاب ماركس. هو في الأصل كتاب عن تحليل عدم المساواة، بينما كتاب ماركس تحليل للرأسمالية كنظام ولرأس المال كتصنيف سياسي وقانوني واجتماعي.

ثالثا: هجوم أنصار الليبرالية الجديدة واليمين الأمريكى:

يرى أنصار الليبرالية الجديدة واليمين الأمريكى أن بيكتى لا يتعامل مع رأس المال كعملية، وبالتالي لا يقدم تفسيرا حتى للأزمة الاقتصادية العالمية في سنة ٢٠٠٨، ولا يتعامل مع أعراض أزمة الرأسمالية الأخرى كالتدمير البيئي، أو مع السيطرة السياسية للأقلية التي خلقها تطورها في صيغة مشروع الليبرالية الجديدة.

وجرى التشكيك فى دقة بياناته العلمية ونموذجه الرياضي، فبالرغم من أن بيكتى يتيح بيانات نموذجه وافتراضاته الكترونيا على الانترنت، ورغم أن دراسات أخرى تثبت نتائجه، إلا أن أتباع الليبرالية الجديدة واليمين الأمريكى مستمرون فى الهجوم على انجازه العلمى.